

Distr.: General
1 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠
لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية
أفريقيا الوسطى

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٨٨٢ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)
٨٧٩ ٨٧٢ ٩٠٠ دولار	نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٢ ٩٢٧ ١٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٩٣٠ ٢١١ ٩٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
٩٣٠ ٢١١ ٩٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(ب)
صفر	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
٩٢٥ ٤٩٨ ٩٠٠ دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
٨ ٣٤١ ٤٠٠ دولار	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
٩١٧ ١٥٧ ٥٠٠ دولار	المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
^(أ) وصل مجموع الموارد التي لم تُستخدم رغم الإذن بإنفاقها بموجب سلطة الالتزام إلى مبلغ ٢٠ ٢١١ ٥٠٠ دولار	
^(ب) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.	



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة)، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقريرها ذي الصلة (A/73/755).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٩/٧١، مبلغا إجماليه ٨٨٢ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٨٦٦ ١٠٠ ٨٧٠ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة الاستشارية في رسالة وجهتها في نيسان/أبريل ٢٠١٨، على طلب الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٢٠ ٢١١ ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف تنفيذ الأنشطة المرتبطة بنشر ٩٠٠ من الأفراد العسكريين الإضافيين (رفع الحد الأقصى لقوام القوات من ١٠ ٧٥٠ فرداً إلى ١١ ٦٥٠ فرداً) الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧) (انظر A/72/789/Add.8، الفقرة ٦). ولم يقسّم المبلغ الذي قدره ٢١١ ٥٠٠ ٢٠ دولار كأَنْصبة مقررة على الدول الأعضاء. وأبلغت اللجنة بأن الموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام هذه لم تُستخدم. ووصل مجموع نفقات هذه الفترة إلى مبلغ إجماليه ٨٧٩ ٨٧٢ ٩٠٠ دولار (صافيه ٨٦٥ ٨٧٨ ٧٠٠ دولار)، ويعكس ذلك معدل تنفيذ الميزانية بنسبة ٩٧,٤ في المائة، بما في ذلك الموارد المتاحة في إطار سلطة الالتزام. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه ١٣٨ ٦٠٠ ٢٣ دولار، ٢,٦ في المائة من المستوى العام للموارد التي اعتمدت للفترة المالية.

٣ - ويعكس الرصيد الحر البالغ ٢٣ ١٣٨ ٦٠٠ دولار من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ التأثير المتراكم لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٨٠٠ ٥٧٧ ٥ دولار أو ١,٢ في المائة)، والتكاليف التشغيلية (٥٧ ١٧٣ ٠٠٠ دولار أو ١٩,٩ في المائة)؛ و (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ ٣٩ ٦١٢ ٢٠٠ دولار، أي بنسبة ٢٤,٧ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/654). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الرصيد الحر يصل إلى ١٠٠ ٩٢٧ ٢ دولار^(١)، على النحو المذكور في الفقرة ٨٩ (أ) من تقرير الأمين العام.

(١) عند استبعاد المبلغ المأذون به بموجب سلطة الالتزام خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (٢٠ ٢١١ ٥٠٠ دولار).

- ٤ - ويشير تقرير أداء الميزانية إلى إعادة توزيع مبلغ إجمالي قدره ٣٩,٦ مليون دولار إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢ والجدول). ويمكن الاطلاع في الفرع الرابع أدناه على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/772).
- ٥ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل البعثة، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)). وأبدى المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات بشأن البعثة حول المسائل التالية: (أ) معايير الذخيرة والمتفجرات عند وصولها (المرجع نفسه، الفقرات ٢١٩ إلى ٢٢٨)؛ (ب) التسلسل الإداري لوحدة إدارة الممتلكات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢٤)؛ (ج) نقص الإنفاق الذي بلغ ٥ في المائة أو أكثر بين الاعتمادات والنفقات (احتسبت الفروق مقارنة بالتوزيع المنقح بعد عمليات إعادة التوزيع) (المرجع نفسه، الجدول ٤ من الفصل الثاني). ولاحظ المجلس أن النقص في الإنفاق في البعثة قد بلغ ٥ في المائة أو أكثر من الموارد المعتمدة للتكاليف التشغيلية للفترتين الماليتين ٢٠١٦/٢٠١٥ (١١,٦ في المائة)، و ٢٠١٧/٢٠١٦ (١٩,٦ في المائة) و ٢٠١٧/٢٠١٨ (١٩,٩ في المائة) (انظر أيضا A/71/651 و A/72/637 و A/73/654). وتثق اللجنة في أن جميع التوصيات الخاصة بالبعثة التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات وقبلها الأمين العام ستنفذ على وجه السرعة.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

- ٦ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات قد وصلت إلى ٥٠٠ ٧٧٨ ٧٦٧ دولار في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وفي نهاية الفترة المالية الجارية، سيكون مجموع النفقات التقديرية معادلا للاعتماد البالغ ٩٠٠ ٢١١ ٩٣٠ دولار، أي أن من المتوقع استخدام كامل الميزانية المعتمدة.
- ٧ - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في البعثة، التي كانت، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، كالتالي:

الفترة	الوظائف المقررة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(١)	الوظائف المشغولة (النسبة المئوية)	معدل الشواغر
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	١٦٩	١٦٤	٣,٠
أفراد الوحدات العسكرية	١١ ٤٨١	١١ ٤٦٣	٠,٢ (ب)
شرطة الأمم المتحدة	٤٠٠	٣٩١	٢,٣
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٦٨٠	١ ٦٦٦	٠,٨

الفئة	الوظائف المقررة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(١)	الوظائف المشغولة (النسبة المئوية)	معدل الشواغر
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٦٧٣	٥٧٦	١٤,٤
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٠٧	٩٩	٧,٥
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٤٩٥	٤٥٤	٨,٣
متطوعو الأمم المتحدة			
الموظفون الدوليون	١٦٧	١٥٥	٧,٢
الموظفون الوطنيون	٤٣	٤٣	-
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون من الفئة الفنية	٣١	٢٧	١٢,٩
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١	١	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٧	١	٨٥,٧
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٠٨	١٠٥	٢,٨

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

(ب) معدل الشواغر مستمد من حالة شغل الوظائف مقارنة بالمستوى المأذون به في الأصل للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ البالغ ١٠ ٥٨١ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، قبل اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) الذي أذن المجلس بموجبه بإضافة ٩٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية ليبلغ المجموع ١١ ٤٨١ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية.

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُيِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة فيما يتعلق بالبعثة منذ إنشائها قد وصل حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى مبلغ قدره ٤ ٤٠٥ ١١٠ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٤ ٢٣٤ ٠٣٩ ٠٠٠ دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ١٧١ ٠٧١ ٠٠٠ دولار. ووصل مجموع الرصيد النقدي المتاح للبعثة حتى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩ إلى ٤٨٣ ٧٣٨ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره ١٤٢ ٦٣٤ ٠٠٠ دولار وكذلك لتغطية الدفعات المقبلة من المبالغ التي ستسدد للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وفقاً للجدول الزمنية المقررة.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بتسوية المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٣٥ ٨١١ ٣٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتم التصديق على تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وسدادها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٤٦ ٤٩٢ ١٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أبلغت اللجنة بأن مبلغ ٣ ٦٨٦ ٨٧٢ دولاراً قد سُدد منذ إنشاء البعثة وحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، لتسوية ٩٣ مطالبة، ولا تزال ثمة ١٥ مطالبة لم يُبت فيها بعد. وتتوقع اللجنة الاستشارية تسوية جميع المطالبات المعلقة على وجه السرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٠ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب قراره ٢١٤٩ (٢٠١٤). ووافق مجلس الأمن في قراره ٢٤٤٨ (٢٠١٨) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على أحدث تمديد لولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وقرر المجلس في ذلك القرار أن الهدف الاستراتيجي للبعثة هو تقديم الدعم في تهيئة الظروف السياسية والأمنية والمؤسسية المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة، وتقليل الخطر الذي تشكله، على نحو مستدام، من خلال اتباع نهج شامل واتخاذ ترتيبات استباقية وراعية دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦). وفي القرار نفسه، أشار المجلس إلى أن ولاية البعثة ينبغي أن تُنفذ استناداً إلى ترتيب أولويات المهام المنصوص عليها في الفقرات ٣٩ إلى ٤١ من القرار، وأن يكون ذلك، عند الاقتضاء، بشكل تدريجي، وطلب كذلك إلى الأمين العام أن يراعي ترتيب هذه الأولويات في انتشار البعثة ومواءمة موارد الميزانية وفقاً لترتيب مهام الولاية على النحو المنصوص عليه في القرار، مع ضمان الموارد الملائمة لتنفيذ الولاية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧).

١١ - وترد في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام (A/73/772) قائمة بالمهام الجديدة المسندة إلى البعثة والناشئة عن القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، مثل تقديم دعم أقوى لعملية السلام التي يقودها فريق ميسري المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بوسائل تشمل مشاركة الممثل الخاص للأمين العام كعضو كامل العضوية في الفريق في أمور منها تقديم الدعم الفني للمبادرة الأفريقية ودعم في أنشطة الوساطة والاضطلاع بدور أقوى في عقد الاجتماعات وتنسيق الدعم الدولي للمبادرة الأفريقية من أجل دعم تنفيذ اتفاق سلام يُتوصل إليه في نهاية المطاف.

١٢ - وينفذ الأمين العام بأن الحكومة و ١٤ جماعة من الجماعات المسلحة المعترف بها قد وقعت الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ في بانغي تحت رعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، التي يقودها الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة، المعترف به بوصفه الإطار الرئيسي لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المرجع نفسه، الفقرة ٨).

١٣ - وترد افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ في الفقرات ٧ إلى ٣٥ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ (A/73/772).

إعادة هيكلة عنصر دعم البعثة

١٤ - تشمل التغييرات المقترحة في عنصر ملاك الموظفين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ نقل ٦٥ وظيفة معظمها في إطار عنصر الدعم في سياق مواءمة هياكل الدعم في البعثة، مثل نقل قسم الشؤون المالية والميزانية وقسم إدارة الموارد البشرية من مكتب مدير دعم البعثة إلى مكتب نائب مدير دعم البعثة (المرجع نفسه، الفقرات ٨٩ و ٩٠ و ٩٤). وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى تعدد عمليات إعادة الهيكلة لعنصر الدعم التي اضطلع بها في عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. وترى اللجنة أنه بعد الانتهاء من عمليات إعادة الهيكلة الجارية، هناك حاجة إلى فترة للاستقرار وإجراء تقييم لفعالية

الهياكل التي أعيد تنظيمها. وتقدم اللجنة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام مزيداً من التعليقات على هذه المسألة (A/73/755).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٥ - تصل الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ إلى ٩٨ ٩٠٠ ٩٢٥ دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ٧١٣ ٠٠٠ دولار، أي ٥,٥ في المائة، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس ذلك الأثر المشترك للتخفيضات المقترحة تحت بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤٠٠ ٥٢١ ٤ دولار أو ٩,٥ في المائة) والتكاليف التشغيلية (٤٠٠ ٤٣٨ ٢ دولار أو ١ في المائة) والتي تقابلها جزئياً الزيادات المقترحة تحت بند الموظفين المدنيين (٨٠٠ ٢٢٤٦ ٢ دولار أو ١,١ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة مع تحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/73/772).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(١)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق
المراقبون العسكريون	١٦٩	١٦٩	-
أفراد الوحدات العسكرية	١١ ٤٨١	١١ ٤٨١	-
أفراد شرطة الأمم المتحدة	٤٠٠	٤٠٠	-
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٦٨٠	١ ٦٨٠	-

(١) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٦ - تصل الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٨٣ ٠١٧ ١٠٠ دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ٥٢١ ٤٠٠ دولار أو ٩,٥ في المائة مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس هذا الانخفاض التخفيضات التي طرأت تحت بند الوحدات العسكرية (٤,٨ ملايين دولار، أو ١,٢ في المائة) ووحدات الشرطة المشكّلة (٩,٩ مليون دولار، أو ١,٥ في المائة)، ويقابل ذلك جزئياً زيادات تحت بند أفراد شرطة الأمم المتحدة (٢,٢ مليون، أو ٦,٨ في المائة)، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى (أ) تطبيق معدل شغور أدنى قدره ٥ في المائة مقارنة بالمعدل البالغ ١٠ في المائة المطبق للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ و (ب) ارتفاع التكلفة المتوقعة للرحلات ذهاباً وإياباً البالغة ٩٠٠ دولار لكل تذكرة، مقارنةً بالتكلفة البالغة ١٠٦٠ دولاراً لكل تذكرة، المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، على أساس النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرات ١٤٣-١٤٥).

١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٦٧٣	٦٩٠	١٧
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٠٧	١٠٧	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٤٩٥	٥٠١	٦
الوظائف المؤقتة ^(١)	٣٩	٣٩	-
متطوعو الأمم المتحدة	٢١٠	٢٢٩	١٩
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٠٨	١٠٨	-
المجموع	١ ٦٣٢	١ ٦٧٤	٤٢

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بما في ذلك ٣١ وظيفة موظف دولي، ووظيفة موظف وطني من الفئة الفنية، و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة.

١٨ - تصل الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٢٠٠ ٩٤٢ ١٩٩ دولار، ويمثل ذلك زياده قدرها ٨٠٠ ٢٤٦ ٢ دولار أو ١,١ في المائة مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الزيادات تعزى في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) متطوعو الأمم المتحدة (٣,٦ ملايين دولار، أو ٣٢,٦ في المائة) بسبب ارتفاع معدلات البدلات استنادا إلى الجدول المنقح؛ ومقترح إنشاء ١٩ وظيفة دولية جديدة مع تطبيق معدل شغور قدره ٥٠ في المائة؛ و (ب) الأفراد المقدمون من الحكومات (٠,٤ مليون دولار، أو ٧,٨ في المائة) بسبب انخفاض معدل الشغور البالغ ١ في المائة، المقترح للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بالمعدل البالغ ٨,٣ في المائة المدرج في ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤٨ و ١٤٩). وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا انخفاض تحت بند الموظفين الدوليين (١,٧ مليون دولار، أو ١,١ في المائة) والموظفين الوطنيين (٠,١ مليون دولار، أي ٠,٦ في المائة).

توصيات بشأن الوظائف الثابتة والمؤقتة

١٩ - يشير الأمين العام إلى أن مقترح الميزانية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ يشمل إدخال تغييرات على الملاك الوظيفي للبعثة تمشيا مع المهام الجديدة الصادر بها تكليف التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢٤٤٨ (٢٠١٨) والتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات والتحقيقات الداخلية والمستقلة (المرجع نفسه، الفقرتان ٥ و ٣٠). ويُقترح ما مجموعه ٦٧٤ ١ وظيفة مدنية ثابتة ومؤقتة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، بما يشمل تغييرات في الملاك الوظيفي على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرات ٤٢-١١٨):

(أ) إنشاء ٤٢ وظيفة: ١٧ وظيفة دولية، و ٦ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، و ١٩ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٢٠ أدناه)؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفتين: وظيفة موظف إداري من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ في مكتب نائب مدير دعم البعثة (انظر الفقرة ٣١ أدناه)، ووظيفة موظف معاون لشؤون المالية والميزانية من فئة الخدمة الميدانية إلى الفئة الفنية برتبة ف-٢ في قسم المالية والميزانية؛

(ج) إعادة انتداب خمس وظائف وإعادة توزيع ٦٥ وظيفة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه).

إنشاء الوظائف

٢٠ - يُقترح إنشاء ٤٢ وظيفة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ على النحو التالي (المرجع نفسه، الجداول ٢ إلى ٥ و ٧ و ٨ و ١٥ و ٢٠ إلى ٢٢):

(أ) مكتب الممثل الخاص للأمين العام (٧ وظائف): وظيفتان برتبة موظف أقدم للشؤون السياسية (٢ ف-٥، رئيس فريق ومستشار لشؤون الوساطة)؛ وثلاث وظائف لموظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢)؛ ووظيفة موظف تنسيق (ف-٤)؛ ووظيفة موظف ترجمة (ف-٤) (انظر الفقرتين ٢١ و ٢٢ أدناه)؛

(ب) مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم) (وظيفتان): مساعد خاص (ف-٤)؛ ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) (انظر الفقرات ٢٣ إلى ٢٦ أدناه)؛

(ج) مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية) (وظيفة واحدة): وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)؛

(د) مكتب رئيس الموظفين (٩ وظائف): وظيفة موظف معاون لمجلس التحقيق (ف-٢) (انظر الفقرة ٢٧ أدناه)؛ وثمان وظائف لموظفي العمليات المشتركة (٨ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)؛

(هـ) دائرة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام (٥ وظائف): وظيفة كبير موظفين لشؤون الإعلام (ف-٥) (انظر الفقرة ٢٨ أدناه)؛ وأربع وظائف لمساعد الإنتاج الإذاعي (٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)؛

(و) قسم المالية والميزانية (وظيفة واحدة): وظيفة موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٤) (٢)؛

(ز) دائرة تقديم الخدمات (١٣ وظيفة): ١١ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، ووظيفتان لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة في وحدة النقل للعمل في ورشات صيانة المركبات (انظر الفقرتين ٢٩ و ٣٠ أدناه)؛

(ح) قسم الخدمات الطبية (وظيفة واحدة): وظيفة ممرض (من فئة الخدمة الميدانية)؛

(٢) تتعلق الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ بالوظائف الست من الفئة الفنية المقرر إلغاؤها في شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الدعم الميداني في المقر (أصبح اسمها إدارة الدعم العملياني، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)، بحيث توظف القدرات المتوفرة نتيجة لذلك في عدد من البعثات الكبيرة والمعقدة، مثلما اقترح الأمين العام في تقريره (A/72/790/Rev.1، الفقرتان ١٧ و ١٧٧) (انظر A/73/772، الفقرة ٩١).

(ط) قسم تكنولوجيايات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية (وظائف): ثلاث وظائف لمساعدين لشؤون نظم المعلومات (٣ من فئة الخدمة الميدانية).

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

٢١ - يشير الأمين العام إلى أن الغرض الرئيسي من مقترح تعزيز مكتب ممثله الخاص هو دعم المكتب لتوطيد دوره في عملية السلام من خلال مشاركته في المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، وتعيين الممثل الخاص كعضو في فريق ميسري المبادرة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠؛ انظر الفقرات ١٠ إلى ١٢ أعلاه). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الوظائف السبع الإضافية التي ستدمج في مكتب الممثل الخاص ستتيح اتباع نهج أكثر اتساقاً وتجانساً داخل البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري في تقديم الدعم لبذل المساعي الحميدة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام، وأن شاغلي الوظائف سيعملون في إطار تعاون وثيق مع الموظفين الحاليين الذين سيواصلون تقديم الدعم إلى الممثل الخاص في المهام الأخرى التي كلف بأدائها.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن شعبة الشؤون السياسية في البعثة تضم ٥٠ وظيفة ثابتة (١ مد-٢ و ١ مد-١، و ٦ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ١٥ ف-٣، و ٢ ف-٢، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، و ١٤ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة) (A/73/772، المرفق الثاني). وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الحسبان القدرات الحالية والمقترحة في البعثة، بعدم الموافقة على إنشاء وظيفتين من الوظائف السبع الجديدة (انظر الفقرة ٢٠ أ) أعلاه)، أي وظيفة موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥، مستشار لشؤون الوساطة) ووظيفة موظف تنسيق (ف-٤). وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم)

٢٣ - دُكر في الميزانية المقترحة أن نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم) سيواصل أداء الأدوار الثلاثة وهي المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن عدم كفاية عدد الوظائف المكرسة لتقديم الدعم المباشر إلى نائب الممثل الخاص (المنسق المقيم)^(٣) في مهامه الثلاثة يعوق قدرة مكتبه على أداء وظائف التنسيق والتكامل بفعالية. ودُكر أيضاً أن من المتوقع أن يتقلص الدعم الذي يقدمه مكتب التنسيق الإنمائي (الذي كان يعرف سابقاً باسم مكتب تنسيق العمليات الإنمائية) وقدرة الوكالات على الاضطلاع بمهام التنسيق في سياق البعثات المتكاملة بالتزامن مع تنفيذ التغييرات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك التغييرات في هيكل وتمويل مكاتب المنسقين المقيمين (المرجع نفسه، الفقرات ٤٥ و ٤٧ و ٤٨).

٢٤ - وتذكر اللجنة الاستشارية أنّ الجمعية العامة قد قرّرت، في قرارها ٢٧٩/٧٢، إنشاء مهمة تنسيق مخصصة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتسم بالاستقلالية والنزاهة والتمكين وتركّز على التنمية المستدامة، وذلك من خلال فصل مهام المنسق المقيم عن مهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوفير

(٣) يضم المكتب سبعة موظفين (٢ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، وموظف من فئة الخدمة الميدانية، وموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة).

التمويل الكافي لمنظومة المنسق المقيم^(٤)، وذلك اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتذكر اللجنة كذلك بأن من بين وظائف المنسقين المقيمين، البالغ عددها ١٢٩ وظيفة^(٥)، توجد ١١ وظيفة يضطلع بها شاغلوها بمهام المنسقين المقيمين الثنائية/الثلاثية وكانت جزءاً من الملاك الوظيفي لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك أربع عمليات لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان) (A/73/579، الفقرة ١٣). وذكر الأمين العام أن المنسقين المقيمين سيواصلون، حسبما يقتضيه الحال، الاضطلاع بمهام ثنائية، بصفة منسقين للشؤون الإنسانية، وبمهام ثلاثية بصفة نواب للممثلين الخاصين للأمين العام، في السياقات ذات الصلة. وفيما يتعلق بهذه الوظائف في بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، سيتم دفع نسبة ٥٠ في المائة من المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من نظام المنسقين المقيمين الحديث النشأة، وستواصل البعثات المعنية دفع نسبة الـ ٥٠ في المائة الأخرى^(٦) (انظر A/73/424، الفقرة ٢٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم) في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى سيظل يعمل بصفة الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي. ويبدو أن هذا الترتيب لا يتسق مع قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تفصل مهام المنسق المقيم عن مهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن مقترح ميزانية البعثة لم يتضمن أي معلومات بشأن المهام المختلفة وترتيبات التمويل المتصلة بها فيما يتعلق بالمهام الثلاثية التي يضطلع بها نائب الممثل الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، إضافة إلى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بنظام المنسق المقيم المنشأ حديثاً، في البعثة والبرنامج الإنمائي. وتذكر اللجنة بأنها أبدت ملاحظات وقدمت توصيات بشأن تخصيص اعتمادات في الميزانية لوظائف المنسقين المقيمين، وما يتصل بها من قدرات دعم وتكاليف تشغيلية، في البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام، بما في ذلك توصية بأن يجري الأمين العام استعراضاً للتأكد من أن الترتيبات المتخذة في البعثات ستكون متسقة مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ (انظر A/73/498، الفقرتين ٢٦ و ٢٧)، ولقد أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ (الفرع الرابع عشر). وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي نتائج استعراض الأمين العام على النحو المذكور أعلاه، وتعترم إبقاء هذه المسألة قيد النظر في سياق استعراضها مقترحات ميزانيات البعثات في المستقبل لكل من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على حد

(٤) سيمول النظام سنوياً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عن طريق ما يلي: (أ) فرض ضريبة تنسيق بنسبة ١ في المائة على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة، على أن تُدفع من المنبع؛ (ب) مضاعفة الترتيبات الحالية التي تنفذها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقاسم التكاليف فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ج) تقديم تبرعات متعددة السنوات ويمكن التنبؤ بها إلى صندوق استئماني مخصص لدعم فترة البدء (قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، الفقرة ١٠).

(٥) بموجب هذا القرار سيتعين نقل ما مجموعه ١٢٩ وظيفة من وظائف المنسقين المقيمين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٦) كانت التكاليف تقسم بين البرنامج الإنمائي والبعثات على أساس ٥٠/٥٠ قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (انظر A/73/498، الفقرة ٢١).

سواء. وتقدّم اللجنة الاستشارية مزيداً من التعليقات عن هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/73/755).

٢٦ - وفيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفتين (مساعد خاص (ف-٤) ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)) في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم)، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن ملاك المكتب الوظيفي المعتمد الحالي يتألف من مساعد خاص (ف-٣) لدعم نائب الممثل الخاص (المنسق المقيم)، ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، وكثيراً ما يُطلب منهما القيام بوظائف "المكتب الأمامي" التي تحد بالتالي من قدرتهما على العمل على المسائل المتصلة بأنشطة التكامل والتنسيق. وسيكفل إنشاء الوظيفتين المقترحتين أن تركز القدرات الحالية لأداء الدور المسند إليها داخل المكتب المتكامل. وفيما يتعلق بالقدرة الأساسية المكرسة لدعم المنسقين المقيمين الجدد على الصعيد القطري، تذكر اللجنة بأن الأمين العام قد اقترح حذاً أدنى من هذه القدرة قوامه خمسة موظفين فنيين وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة في كل مكتب من مكاتب المنسقين المقيمين لتغطية المهام الأساسية من أجل التنسيق بفعالية^(٧) (انظر A/73/498، الفقرتين ٢٤ و ٢٦؛ وقرار الجمعية العامة ٢٣/٢٧٩، الفرع الخامس عشر). وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الحسبان ملاحظاتها الواردة في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه، بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة المساعد الخاص (ف-٤) ووظيفة المساعد الإداري (من فئة الخدمة الميدانية) في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم). وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

وحدة مجلس التحقيق

٢٧ - يقترح إنشاء وظيفة موظف معاون لمجلس التحقيق (ف-٢) في وحدة مجلس التحقيق التابعة لمكتب رئيس الموظفين لمعالجة مسائل تشمل، في جملة أمور، القضايا المتراكمة قيد النظر التي يعود تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١٤ (انظر A/73/772، الفقرات ٥٥ إلى ٥٧، والجدول ٦) وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاتجاه إلى تراكم القضايا منذ ٥ سنوات يبين النقص في الموارد البشرية المتاحة للوفاء بالمسؤوليات الأساسية لوحدة مجلس التحقيق، إضافة إلى عبء العمل الإضافي الملقى على عاتق الوحدة لإدارة أفرقة التحقيق المشتركة منذ عام ٢٠١٨. وتوصي اللجنة الاستشارية بإنشاء الوظيفة المقترحة لموظف معاون لمجلس التحقيق (ف-٢) في إطار المساعدة المؤقتة العامة في هذه المرحلة في انتظار استعراض عبء عمل وحدة مجلس التحقيق في المستقبل.

دائرة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام

٢٨ - فيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفة كبير موظفين لشؤون الإعلام (ف-٥) وأربع وظائف لمساعدين للإنتاج الإذاعي (٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) في دائرة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام، ذُكر أن البعثة ستعزز وتزيد اتصالاتها وأنشطتها الإعلامية من أجل دعم تنفيذ دورها المعزز في المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. ويتطلب ذلك من البعثة زيادة نواتجها المتعلقة بالاتصالات في جميع أنحاء البلد، بوسائل تشمل تحسين التغطية الإذاعية لدعم نجاح عملية السلام (المرجع نفسه، الفقرات ٦٣

(٧) سيشمل ذلك خبراء في مجالات التنسيق والتخطيط الاستراتيجي (ف-٥)، والاقتصاد (ف-٤) أو موظف وطني من الفئة الفنية)، والرصد والتقييم، والاتصالات والشراكات الاستراتيجية (٣ موظفين وطنيين من الفئة الفنية).

إلى ٦٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الملاك الوظيفي الحالي المعتمد في الدائرة مكوّن من ٨١ وظيفة (١ مد-١، ٣ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ٧ من فئة الخدمة الميدانية، ١٥ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، و ٣١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ١٤ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار القدرات المتوفرة حالياً في الملاك الوظيفي للدائرة، بعدم الموافقة على مقترح إنشاء وظيفة كبير موظفي شؤون الإعلام (ف-٥). وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

وحدة النقل

٢٩ - يُقترح إنشاء ما مجموعه ١٣ وظيفة في وحدة النقل في دائرة تقديم الخدمات (١١ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة)، تشمل فنيين ومساعدين وكهربائي ومدير ورشة (انظر المرجع نفسه، الجدول ٢٠). ودُكر أن البعثة تجهز لبناء ورش لصيانة المركبات في مقر القطاعات والمكاتب الميدانية، تمشياً مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١٧، بشأن إدارة أسطول المركبات في البعثة، وذلك لكفالة توفير خدمات التصليح والصيانة الروتينية المناسبة (المرجع نفسه، الفقرات ١٠٨ إلى ١١١). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن عدم وجود مرافق ورشات تصليح نموذجية وعددٍ كافٍ من موظفي البعثة في القطاعات والمكاتب الميدانية يجعل توفير الخدمات المستدامة متعذراً، وأن الهياكل المؤقتة المستخدمة كورشات تصليح غير مناسبة لدعم أعمال الصيانة المطلوبة في تلك المواقع. ودُكر أن الإصلاحات الرئيسية للمركبات تجري حتى الآن في بانغي، مع ما ينتج عن ذلك من تكاليف نقل عالية ومدد زمنية طويلة لتصليح المركبات. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ عمليات التصليح في بانغي عن طريق الخدمات المتوفرة بالاستعانة بمصادر خارجية، وهي محدودة بسبب الافتقار إلى المهارات المطلوبة في السوق المحلية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وحدة النقل تضم حالياً ٦٤ وظيفة (١ ف-٤، ١٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٩ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ٢٢ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة).

٣٠ - ودُكر في مقترح الميزانية أن خمس وظائف من الوظائف الـ ١٣ الجديدة ستُخصص لخمس مكاتب إقليمية وميدانية تمشياً مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في حين أن ٨ وظائف سيكون مقرها في بانغي. وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الحسبان الحاجة إلى صيانة المركبات وإصلاحها خارج بانغي، بالموافقة على إنشاء الوظائف الخمس المقترحة لمتطوعي الأمم المتحدة في المكاتب الإقليمية والميدانية. ومن بين الوظائف الثابتة والمؤقتة الثماني المقترحة في بانغي، توصي اللجنة بالموافقة على خمس وظائف (أربع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة) وتوصي بعدم الموافقة على ثلاث وظائف (وظيفتان لمتطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، آخذة في الحسبان القدرات الموجودة والقدرات المقترحة إنشاؤها هناك. وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

إعادة التصنيف

٣١ - يقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف إداري من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ في مكتب نائب مدير دعم البعثة للأسباب المعروضة في الفقرتين ٨٧ و ٨٨ من الميزانية المقترحة، وتشمل تلك الأسباب مسؤوليات شاغل الوظيفة عن الإشراف على مكتب الاتصال التابع للبعثة في عنتيبي، وتعزيز

القدرة التشغيلية للمكتب الأممي. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالبررات المقدمة، ولذا فإنها توصي بعدم الموافقة على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة الموظف الإداري من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤.

تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية

٣٢ - يشمل مجموع الوظائف الثابتة والمؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في البعثة ١٠٨ وظائف من الفئة الفنية و ٥٠٢ من الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة و ٧٠٤ وظائف موظفين دوليين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لم يعاد تصنيف أي وظائف لا من فئة الخدمة الميدانية ولا من الفئة الفنية إلى وظائف وطنية خلال السنتين الماضيتين. وتذكر اللجنة بأن البعثة كانت قد عملت سابقاً على وضع خطة طويلة الأجل لبناء القدرات من أجل زيادة نسبة الموظفين الوطنيين داخل البعثة (انظر A/69/839/Add.12، الفقرة ٣٨). وتشجع اللجنة الاستشارية البعثة على مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة نسبة الموظفين الوطنيين في صفوف موظفيها المدنيين.

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

٣٣ - يوجز الجدول أدناه معدلات الشغور فيما يخص الموظفين المدنيين، بما في ذلك: (أ) متوسط معدلات الشغور المدرجة في الميزانية والمعدلات الفعلية، فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) المعدل المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ومتوسط المعدلات الفعلية لفترة الأشهر الثمانية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، ومعدل الشغور الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (ج) عامل الشغور المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما يلي بشأن معدلات الشغور المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠: (أ) فيما يخص الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة المعيّنين في إطار المساعدة العامة المؤقتة، جاءت المعدلات المقترحة أدنى من كل من متوسط المعدل الفعلي ومن المعدل الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (ب) فيما يخص الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، جاء المعدل المقترح مطابقاً لمتوسط المعدل الفعلي وأعلى من المعدل الفعلي في التاريخ نفسه؛ و (ج) فيما يخص الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، ومتطوعي الأمم المتحدة (الدوليين)، والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية المعيّنين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، والأفراد المقدمين من الحكومات، جاء المعدل المقترح أعلى من متوسط المعدل الفعلي ومن المعدل الفعلي على حد سواء في التاريخ نفسه؛ و (د) فيما يخص متطوعي الأمم المتحدة (الوطنيين)، جاء المعدل المقترح أدنى من متوسط المعدل الفعلي وأعلى من المعدل الفعلي في التاريخ نفسه؛ و (هـ) وفيما يخص الموظفين الدوليين المعيّنين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، جاء المعدل المقترح أدنى من متوسط المعدل الفعلي وأعلى من المعدل الفعلي في التاريخ نفسه.

معدلات الشغور

(النسب المئوية)

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨			٢٠١٨/٢٠١٧		
معدل الشغور المقترح	معدل الشغور	متوسط معدل الشغور	المعدلات الفعلية في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٨	المعدلات الفعلية	المعدلات المدرجة في الميزانية	المعدلات المدرجة في الميزانية
١٠,٩	١٤,٤	١٣,٤	١٠,٠	١٨,٩	٢٥,٨	الموظفون الدوليون
٨,٤	٧,٥	٨,٤	١٥,٠	٢٢,٣	٤٠,٩	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
١٥,٤	٨,٣	١٢,٧	١٥,٠	٢٥,٧	٤٠,٩	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٩,٦	٧,٢	٤,٨	١٢,٠	١٢,٦	٢٠,٠	متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)
٢,٠	—	٢,٣	٢,٠	١,٨	٥,٠	متطوعو الأمم المتحدة (الوطنيون)
						الوظائف المؤقتة
١٩,٠	١٢,٩	١٩,٤	١٠,٠	٢٧,٥	٢٥,٠	الموظفون الدوليون
١٥,٠	٠,٠	٠,٠	١٥,٠	—	—	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
١٥,٠	٨٥,٧	٨٥,٧	١٥,٠	٨٧,٥	—	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
١,٠	٠,٩	٠,٩	٨,٣	٤,٦	١٠,٠	الأفراد المقدمون من الحكومات

٣٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بوجود ما مجموعه ١٤٦ وظيفة شاغرة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، من بينها ٤٤ وظيفة (١ ف-٣، ٣ ف-٢، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية، و ٣٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) ظلت شاغرة منذ سنتين أو أكثر (وتتعلق مدة الشغور الأطول بوظيفتين شاغرتين منذ ٥٥ شهرا و ٤٦ شهرا، على التوالي، وتوجد ٢٧ وظيفة شاغرة منذ ٤٢ شهرا). كما تلاحظ اللجنة من المعلومات التي تلقتها بناء على طلبها أن ثمة ٢٢ وظيفة شاغرة يشغلها موظفون يتلقون بدل الوظيفة الخاص. وتقدم اللجنة مزيدا من التعليقات بشأن استخدام بدل الوظيفة الخاص في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/73/755) (انظر أيضا A/73/498، الفقرة ٢٠).

٣٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة ١٠٨). وتكرر اللجنة أيضا الإعراب عن رأيها أن معدلات الشغور المدرجة في الميزانيات ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥).

وتؤكد اللجنة مرة أخرى ضرورة أن يُعاد النظر في استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وأن يُقترح إما استبقاؤها مع تقديم المبررات أو إلغاؤها في مقترحات الميزانيات المقبلة (A/69/839، الفقرة ٦٧؛ انظر أيضا قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٢٦).

٣٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الموارد المخصصة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠	الفرق
التكاليف التشغيلية ٢٤٤ ٩٧٨ ٠٠٠	٢٤٢ ٥٣٩ ٦٠٠	(٢ ٤٣٨ ٤٠٠)

٣٧ - تصل الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٢٤٢ ٥٣٩ ٦٠٠ دولار، ويعكس ذلك انخفاضا قدره ٢ ٤٣٨ ٤٠٠ دولار، أو ١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس الانخفاض المقترح انخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٧,٢ ملايين دولار، أو ٨,٣ في المائة)؛ والنقل البري (٠,٩ مليون دولار، أو ٥,٨ في المائة)؛ والعمليات الجوية (٠,٦ مليون دولار، أو ٠,٩ في المائة)؛ والشؤون الطبية (٠,٧ مليون دولار، أو ٣,٣ في المائة). وهذه الانخفاضات تقابلها جزئيا زيادات تعزى في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات في إطار البنود التالية: (أ) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٣,٤ مليون دولار، أو ٩,٣ في المائة)؛ (ب) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣ ملايين دولار، أو ٨,٤ في المائة)؛ (ج) الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية (٠,٥ مليون دولار، أو ٥٩,٧ في المائة)؛ والسفر في مهام رسمية (٠,٧٥ مليون دولار، أو ٢ في المائة) (انظر A/73/772، الفرع رابعا).

٣٨ - ووردت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين التفاصيل بحسب أوجه الإنفاق بشأن ما يلي: (أ) الموارد المعتمدة والنفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) الموارد المعتمدة والنفقات الفعلية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ وتقديرات النفقات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (ج) الموارد المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وبالنسبة لعدد من أوجه إنفاق، تبين المعلومات المقدمة أنه على الرغم من تسجيل نقص كبير في الإنفاق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وخلال الأشهر الثمانية الأولى من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩)، فإن الموارد المطلوبة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ لا تزال تُقترح في مستويات مماثلة لمستويات الفترات السابقة أو أعلى منها، أو في بعض الحالات، بمستويات أعلى بكثير من النفقات الفعلية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية وجود غلط من النقص الكبير في الإنفاق فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، مثلما لاحظ مجلس مراجعي الحسابات، وذلك حتى بعد إجراء عمليات كبيرة لإعادة التوزيع من المجموعة الثالثة (انظر الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه). وبالنظر إلى غلط الإنفاق خلال الفترة الحالية وفترة الأداء، توصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الحسبان أنها لم تزود بمبررات كافية لمستوى الموارد المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، بإجراء التعديلات التالية:

(أ) الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية - فيما يخص "فردى الخبراء الاستشاريين" وصلت النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، إلى ٤٨١ ١٠٠ دولار مقابل مبلغ مخصص قدره

٨٠٠ ٧٧٤ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتمثل الموارد المقترحة البالغة ٩٠٠ ١٠٤ دولار للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ زيادة قدرها ١٠٠ ٣٣٠ دولار أو ٤٢,٦ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتوصي اللجنة الاستشارية بخفض الاعتماد المقترح لفراى الخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة ١٥ في المائة (١٦٥ ٧٣٥ دولار).

(ب) السفر في مهام رسمية - وصل مجموع نفقات "السفر في مهام رسمية (لغير أغراض التدريب)" إلى ١٠٠ ٨٨٤ دولار حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، مقابل مبلغ مخصص قدره ١٤٦ ٣٠٠ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، في حين تُقترح زيادة قدرها ٨٠ ٠٠٠ دولار، أو ٢,٥ في المائة، للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ بدون تبرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بالإبقاء على الاعتماد الإجمالي المخصص للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ في نفس المستوى الذي كانت عليه في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (تخفيض قدره ٣٠٠ ٧٥ دولار) (انظر أيضا الفقرة ٤١ أدناه).

(ج) المرافق والهياكل الأساسية

١' فيما يخص "شراء الأثاث" و "اقتناء معدات المكاتب ومعدات أخرى" وصلت النفقات الفعلية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ٢٧ ٠٠٠ دولار و ٥٥ ٥٠٠ دولار، على التوالي، في حين أن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تعكس زيادة قدرها ٦٠٠ ١٥٣ دولار (أو ٣٨٨,٩ في المائة) و ٨٠٠ ١٩٩ دولار (أو ٢٧٠,٥ ٢ في المائة)، على التوالي، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛

٢' فيما يخص "اقتناء معدات السلامة والأمن" وصلت النفقات الفعلية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٨٠٠ ٣٤٦ دولار مقابل الاعتماد البالغ ١٠٩ ٢ دولار (ويعكس نقصا في الإنفاق بنسبة ٨٣,٦ في المائة)، ووصلت النفقات الفعلية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ٢٠٠ ٣٠٢ دولار مقابل الاعتماد البالغ ٧٠٠ ٦٨٣ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، في حين أن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ ظلت ٢٠٠ ٦٥٥ دولار، ويعكس ذلك انخفاضا قدره ٥٠٠ ٢٨ دولار فقط (أو ١,١ في المائة) مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛

٣' فيما يخص "القرطاسية واللوازم المكتبية" وصلت النفقات في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٠٠ ٢٥٩ دولار (ويعكس ذلك نقصا في الإنفاق بنسبة ٣٦,٣ في المائة) ووصلت النفقات الفعلية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ١١١ ١٠٠ دولار مقابل الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٤٢٢ دولار، في حين أن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تعكس زيادة قدرها ٩٠٠ ١٦ دولار، أو ٤ في المائة، على المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛

٤' فيما يخص "مواد البناء ولوازم الدفاع الميداني" وصلت النفقات الفعلية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ١٠٠ ١٧٠٦ دولار (ويعكس ذلك نقصا في الإنفاق بنسبة ٧٥,١ في المائة)، ووصلت النفقات الفعلية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ٧٠٠ ٢٧٢ دولار مقابل الاعتماد البالغ ٧٠٠ ٧٣٨ ١٠ دولار، ولحددت الموارد

المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، رغم تخفيضها، بمبلغ ٨٠٠ ٢٥٧ ٥ دولار، وهو رقم يزيد كثيرا على أنماط الإنفاق الأخيرة تحت هذا البند.

٥' وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار المسائل الواردة في الفقرات الفرعية (ج) '١' إلى '٤' أعلاه، بخفض الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة ٦ في المائة (٦٠٠ ٧٨٢ ٤ دولار).

(د) النقل البري:

١' فيما يخص "التصليح والصيانة"، وصلت النفقات الفعلية إلى ٩٠٠ ١١١ دولار، مقابل الاعتماد البالغ ٣٤٦ ٧٠٠ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ووصلت النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ٨٠٠ ١٥٢ دولار مقابل الاعتماد البالغ ٩٠٠ ٤٢٥ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتعكس الموارد المقترحة البالغة ٤٤٨ ٤٠٠ دولار للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ زيادة قدرها ٢٢ ٥٠٠ دولار، أو ٣,٣ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛

٢' فيما يخص "قطع الغيار"، وصلت النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ٥٥٣ ٠٠٠ دولار، مقابل الاعتماد البالغ ١٠٠ ٥٧٢ ١ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتعكس الموارد المقترحة البالغة ٤٠٠ ٧٩٣ ١ دولار للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ زيادة قدرها ٣٠٠ ٢٢١ دولار أو ١٤,١ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ولذلك فإن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض بنسبة عشرة في المائة في الموارد المقترحة لكل من التصليح والصيانة (٨٤٠ ٤٤ دولار) وقطع الغيار (٣٤٠ ١٧٩ دولار) للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

(هـ) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - تبين النفقات الفعلية وجود فروق كبيرة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (تتمثل في نقص في الإنفاق قدره ٥ ملايين دولار، أو ٧,٧ في المائة لغرض "اقتناء المعدات" تحت بند تكنولوجيا المعلومات، وزيادة في الإنفاق قدرها ٣,٣ ملايين دولار أو ٩٢,٩ في المائة لغرض "اقتناء معدات الاتصالات" تحت بند الاتصالات)، في حين أن الاعتماد المقترح البالغ ٨٠٠ ٤٢٣ ١٣ دولار يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٩٦٦ ٢ دولار، أو ٢٨,٤ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ البالغة ٦٠٠ ٤٥٧ ١٠ دولار تحت بند "معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" (٨). وتوصي اللجنة الاستشارية بتطبيق خفض بنسبة ٥ في المائة (١٩٠ ٦٧١ دولار) على الموارد المقترحة البالغة ٨٠٠ ٤٢٣ ١٣ دولار للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تحت بند "معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات".

(و) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

وصل مجموع النفقات الفعلية المتعلقة بتكاليف الشحن والتكاليف الأخرى ذات الصلة إلى ٥٠٠ ٥٠٤ ٦ دولار مقابل الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٤٩٨ ١٦ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ووصلت

(٨) يشمل بند "معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" ما كان يدرج سابقا تحت بندي "اقتناء المعدات" و "اقتناء معدات الاتصالات".

النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ٢٣٢ ٠٠٠ دولار مقابل الاعتماد البالغ ٨٠٠ ٨٧٢ ٩ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، في حين يُقترح مبلغ ٩ ١٠١ ٤٠٠ دولار للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض المخصصات المقترحة للوازم والخدمات والمعدات الأخرى للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٠ في المائة (٩١٠ ١٤٠ دولار).

المنظومات الجوية غير المأهولة وغيرها من قدرات المراقبة ذات الصلة

٣٩ - دُكر أن البعثة ستواصل نشر منظومة المناطيد المربوطة (البالون) وأجهزة الاستشعار المتنقلة والمنظومة الجوية التكتيكية المصغرة غير المأهولة (طائرتان)، المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في إطار طلب توريد^(٩) للقيام بعمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر لحماية جميع أفراد البعثة. واستعاضت البعثة عن منظومة الحوامات HoverMast المستخدمة سابقاً، بموجب نفس طلب التوريد، بخدمات لتركيبة كاميرات إضافية على أساس عدم التأثير على التكلفة (A/73/772، الفقرة ٣٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن وقف نشر منظومة HoverMast خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ جاء بتوصية من القوة العسكرية في البعثة لأسباب تشمل عدم تلبية المتطلبات الدنيا لمهام المراقبة والاستطلاع، ومسائل غير متوقعة تتعلق بالصيانة وكون المنظومة غير متوفرة لفترات طويلة ومرات كثيرة على نحو أدى إلى قلة استخدام المنظومة. وتبعاً لذلك، استخدمت البعثة كحل بديل منظومة جوية تكتيكية مصغرة غير مأهولة (طائرتان) خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بتكلفة تعاقدية بلغت ٥٧ ملايين دولار (بوصفها ليست جزءاً من المعدات المملوكة للوحدات). وتبدي اللجنة الاستشارية مزيداً من التعليقات على نشر المنظومات الجوية غير المأهولة واستخدامها والإشراف عليها في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/73/755).

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن البعثة ستشتري منظومة مناطيد مربوطة عن طريق بائع تجاري خلال الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩^(١٠) وستوسع نطاق استخدامها ليشمل كل قطاع من القطاعات الثلاثة لتوفير المراقبة النهارية والليلية على مدار الساعة بأجهزة منقولة لحماية قوافل البعثة، ولن تكون تلك المنظومة مرتبطة بالمنظومة الموجودة حالياً المقدمة في إطار طلب التوريد (A/73/772، الفقرة ٣٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن احتياجات من الموارد تقدر بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أدرجت في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ لتغطية تكاليف المنظومة الجديدة (٣ وحدات تقدر بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لكل وحدة)، وستعتبر من المعدات المملوكة للأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المنظومة المقترحة لم تذكر ضمن المعلومات المتعلقة بنشر المنظومات الجوية غير المأهولة حالياً وتلك المقرر نشرها في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، التي أدرجت في المرفق الثالث لتقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/73/776).

(٩) أُدرج في الميزانية تحت الخدمات الأمنية في بند المرافق والهياكل الأساسية.

(١٠) أُدرجت في الميزانية تحت عنوان المعدات، في بند الميزانية المتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

السفر في مهام رسمية

٤١ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نسبة الامتثال لسياسة شراء التذاكر مسبقاً لم تتجاوز ٢٢ في المائة من مجموع رحلات السفر في مهام رسمية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتذكّر اللجنة الاستشارية بأنّ الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة شراء التذاكر مسبقاً. وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة بذل جهود إضافية، ولا سيما في المجالات التي يمكن فيها التخطيط للسفر بشكل أفضل (انظر أيضاً A/73/779، الفقرة ١٦).

٤٢ - ورهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٨ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.

٤ - مسائل أخرى

الأنشطة البرنامجية

٤٣ - يصل مجموع الاحتياجات من الموارد المقترحة إلى ٢٠٠ ٨٧٧ ٢٠ دولار للإنفاق على الأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، التي تشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن (٦,٣ ملايين دولار) (A/73/772، الفقرات ١٢٨ إلى ١٣١)؛ وإدارة الأسلحة والذخيرة (٦,٢ ملايين دولار) (المرجع نفسه، الفقرات ١٣٢ إلى ١٣٧)؛ وأنشطة برنامجية أخرى (٨,٤ ملايين دولار) (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣٨ و ١٣٩ (أ)-(ز)). وتقدم اللجنة الاستشارية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/73/755) مزيداً من التعليقات عن الأنشطة البرنامجية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

٤٤ - فيما يتعلق بالمرحلة التي وصل إليها تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن منذ الشروع فيه في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن عدم وجود اتفاق شامل للسلام وإحجام بعض الجماعات المسلحة عن الانضمام إلى البرنامج حالاً دون تنفيذه خلال الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨. وبدلاً من ذلك، دعمت البعثة الحكومة في تنفيذ برنامج تمهيدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفه تدبيراً مؤقتاً لتحقيق الاستقرار. وخلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، دعمت البعثة العمليات التي جرت في باوا بمبادرة من الحكومة لفائدة بعض المقاتلين السابقين التابعين لجماعتين مسلحتين، عن طريق تقديم المساعدة في مجال إعادة الإدماج. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الاتفاق السياسي الموقع في شباط/فبراير ٢٠١٩ يمثل أول اتفاق يوفّر إطاراً سياسياً لتنفيذ البرنامج، وأن من المتوقع أن الاتفاق سيسرّع تنفيذ البرنامج، الذي أصبح الآن مرتبطاً أيضاً بإنشاء الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة الجديدة (انظر أيضاً الفقرة ١٢ أعلاه). وتثق اللجنة الاستشارية في أن مقترحات الميزانية المقبلة ستوفر معلومات إضافية بشأن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.

المحكمة الجنائية الخاصة

٤٥ - من بين الأنشطة البرنامجية الأخرى (٨,٤ ملايين دولار) المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، أُدرج في الميزانية مبلغ ٥٢١ ٠٠٠ دولار للعدالة وشؤون الإصلاحات (المحكمة الجنائية الخاصة) لتعزيز آلية العدالة الانتقالية، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع المشترك بين المحكمة الجنائية الخاصة، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (A/73/772)، الفقرة ١٣٩ (أ)). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المبلغ المقترح الذي قدره ٥٢١ ٠٠٠ دولار سيغطي الأنشطة ذات الصلة التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٣ ١٦٤ ٧٠٠ دولار) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٦٠٠ ٩٩٤ دولار) والبعثة (٣٦١ ٧٠٠ دولار). وزودت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بترتيبات تمويل المحكمة الجنائية الخاصة منذ عام ٢٠١٨ (انظر مرفق هذا التقرير).

٤٦ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها أُبلغت حين نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بأنه كان من المقرر أن تقدم البعثة والشركاء الدوليون الآخرون الدعم المالي والتشغيلي والتقني في المراحل الأولى من وجود المحكمة، على أن يلي ذلك تمويل من البلد المضيف. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن البعثة تعمل على استقطاب جهات مانحة خارجية لدعم أنشطة المحكمة في الأجل الطويل، نظراً لأن من غير المحتمل أن تستطيع الدولة تمويل هذه المؤسسة في المستقبل القريب (A/72/789/Add.8، الفقرة ٣٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه نظراً إلى القيود المالية الشديدة التي تواجهها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن البعثة والجهات الدولية الفاعلة الأخرى تعمل بنشاط على تعبئة موارد تقنية ومالية إضافية لدعم الحكومة. وتذكر اللجنة بأن مجلس الأمن قد أجاز البعثة، في قراره ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، في جملة أمور، بتقديم المساعدة التقنية إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين، دعماً لتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، والمساعدة في تنسيق وحشد الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة وتسريع أعمالها (انظر قرار مجلس الأمن ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، الفقرة ٤٠ (هـ) '٥'-'٩'). وتتوقع اللجنة الاستشارية تلقي معلومات أكثر تفصيلاً بشأن تنسيق وحشد الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة وتيسير أعمالها في مقترحات الميزانية المقبلة.

الإدارة البيئية

٤٧ - أُشير في مقترح الميزانية إلى أن البعثة ستواصل بذل الجهود، وفقاً للاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية، من أجل تقليص بصمتها البيئية العامة، بوسائل تشمل تطبيق نظم مراعية للبيئة في إدارة النفايات الصلبة والمياه ومياه الصرف ونظم توليد الطاقة، والاستفادة من الاستثمارات في هذه النظم خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/73/772، الفقرة ٣٤).

٤٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات محدّثة عن تنفيذ الاستراتيجية البيئية منذ المعلومات التي تلقتها أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر A/72/789/Add.8، الفقرة ٣٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية، في جملة أمور، بأن البعثة تواصل القيام بما يلي: (أ) تنفيذ خطة عمل بيئية على نطاق البعثة، وأنها أحرزت بشكل مؤقت ١٠٠/٥٩ نقطة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ويمثل ذلك زيادة بلغت ١٦ نقطة مقارنة بإحرازها ٤٣/١٠٠ نقطة

للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) تنفيذ إجراءات لصالح البيئة مثل إنشاء مرافق لمعالجة مياه الصرف، وضبط تزامن المولدات الكهربائية، وتركيب نظم إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية والنظم الفلطاظونية، وإجراء عمليات التفتيش البيئية لرصد المسائل البيئية في مختلف مواقع البعثة. وتشجع اللجنة الاستشارية البعثة على مواصلة تنفيذ الاستراتيجية البيئية وبذل المزيد من الجهود للحد من بصمتها البيئية الإجمالية. وتقدّم اللجنة الاستشارية مزيداً من التعليقات عن هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/73/755).

التوازن بين الجنسين

٤٩ - زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع الأفراد المدنيين حسب نوع الجنس. وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى تمثيل المرأة بصفة عامة، لا سيما في فئة الموظفين الوطنيين، وتشجع البعثة على تكثيف جهودها لتحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف موظفيها المدنيين.

توزيع الموظفين المدنيين حسب نوع الجنس حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(بالنسب المئوية)

الذكور	الإناث	
٧٧	٢٣	ف-٥ فما فوق
٧٠	٣٠	ف-١ إلى ف-٤
٧٠	٣٠	الخدمة الميدانية
٨١	١٩	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
٨٣	١٧	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٦٥	٣٥	متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)
٨٣	١٧	متطوعو الأمم المتحدة (الوطنيون)
٨٥	١٥	الأفراد المقدمون من الحكومات

خامسا - الخلاصة

٥٠ - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/73/654). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ٩٢٧ ٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى التي يصل مجموعها إلى ٣٨ ٨٩٤ ٠٠٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥١ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/73/772). وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الحسبان ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة

بمقدار ٨ ٣٤١ ٤٠٠ دولار من ٩٢٥ ٤٩٨ ٩٠٠ دولار إلى ٩١٧ ١٥٧ ٥٠٠ دولار. وبناءً على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٩١٧ ١٥٧ ٥٠٠ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/654)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/772)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II))، الفصل الثاني.
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.8)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧١ و ٢٩٠/٧٢ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى
- قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) و ٢٤٤٨ (٢٠١٨)

المرفق

ترتيبات التمويل للمحكمة الجنائية الخاصة في الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

سنة الميزانية	الميزانية المقدرة	الشريك	التمويل المضمون	العجز في الميزانية
٢٠١٨		بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى	٤ ٦٠٠ ٠٠٠	٥ ١٠٠ ٠٠٠
	١٠ ٧٠٠ ٠٠٠	صندوق إزنيغو الاستثماري المتعدد الشركاء لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى	١ ٠٠٠ ٠٠٠	أُخذ هذا العجز في الحسبان حين إعداد تقديرات الميزانية لعام ٢٠١٩
المجموع			٥ ٦٠٠ ٠٠٠	
٢٠١٩	١٣ ٤٠٠ ٠٠٠	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (مقترح)	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	
		ازدادت الاحتياجات من التمويل بسبب إنشاء الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف، وإنشاء شعبة ثالثة ضمن دائرة التحقيق التمهيدي، وترحيل أنشطة كان إنجازها مقرراً أصلاً في ميزانية عام ٢٠١٨	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	
		الاتحاد الأوروبي	١ ١٠٠ ٠٠٠	
		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٠٠ ٠٠٠	٥ ٣٠٠ ٠٠٠
		صندوق إزنيغو الاستثماري المتعدد الشركاء لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى		
المجموع			٨ ١٠٠ ٠٠٠	
٢٠٢٢-٢٠٢٠	التقديرات الأولية للميزانية	٣٧ ٢٠٠ ٠٠٠	لم يتيسر ضمان التمويل حتى الآن.	٣٧ ٢٠٠ ٠٠٠